كلمة التحرير

في العدد الثاني من المجلّة، قلنا إننا نـأمل النجـاح في الوصـول إلى القـارئ ونأمل أكثر التواصل معه؛ وأكدنا أن تحقيق الوصول إليه يتوقف على قدراتنا المادية، وأن تحقيق التواصل معه يتوقف على نوعية المادة العلمية التي تقدمهـا المجلّة. ولذلك تعمدنا في العددين الأول والثاني الدخول على القـارئ بـدون استئذان (لا تنطبق القاعدة الشرعية على هذه الحالة) بحثاً عنه قبل أن يبحـث هو عنّا، ورغبة حقيقيةً في تعريف القارئ بهذا المشـروع الناشـئ، وتأسيسـاً لشبكة من العلاقات تكون قاعدة صلبة يقوم عليها التوزيع التجاري. وغرقنا في أحلام المثقفين، نفكـر ونخطـط ونطـرح الأسـئلة الغائبـة والحـاضرة حتـى فاجأتنا الأزمة المالية التي شملت منطقة شرق آسيا فأزعجت أحلامنا الجميلة، نسأل الله ألا تنتهي بالقضاء عليها لأن ذلك هو الهدف الأساسـي منهـا، إذ ليس المطلوب أن نضل مُقْعَدين فقط، بل ألاّ نفكر أصلاً في كيفية النهـوض. وعلى الرغم من ذلك سنظل نأمل خيراً، كنا نسعى إلى القارئ ولكـن اليـوم وقد أعوزتنا الحاجة، فإننا نأمل أن يسعى هو إلينا وأن يستشعر مسؤوليته في

استمرار هذا المشروع، ونترك له تصور كيفية الإسهام في ذلك. أما التواصل الفكري مع القارئ فإننا عازمون على أن يستمر ويتطور، ولعل المادة العلمية المقدمة في العدد الثالث تأتي لتعزّز ما نرجو أن يكون قد تحقق في العددين الأول والثاني.

استهل هذا العدد **محمد أكرم سعد الدين** بدراسة حول اللغة العربية وتعليمها في القرن الحادي والعشرين، حاول فيها الربط بين اللسانيات الوظيفية واللسانيات التطبيقية، فتعرض إلى مشكلات تعليم اللغة العربية بوصفها لغةً ثانية. وقدّم حلولاً واقتراحات استوعب فيها تعقيدات الواقع الذي تعيشه اللغة العربية، وكذلك العلاقة بين التعبير اللغوي والنمو والتطور الثقافيين.

أما **محمد أحمد سعد** فقد طرح موضوع العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي، مبيّناً أن الحاجة ملحة لوضع تشريع خاص بتنظيم هذه العلاقة، خاصةً وأن النظام الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي على البنوك التجارية لا يتلاءم في مجمله مع المصارف الإسلامية. أمّا معالم هذا التشريع وكيف يمكن صياغته بشكل يجعله قابلاً للتطبيق فذلك ما حاول الكاتب توضيحه من خلال البحث في هذه العلاقة.

في محاولة للقيام بقراءة أصولية في الفقه السياسي بيّن **حسن الترابي** الأسباب العميقة لضعف الأدبيات الفقهية في القضايا السياسية وكذلك الأسباب التي أسست لسيادة اللادينية السياسية عند مسلمي اليوم، وأرجع ذلك إلى أثر التجارب السياسية المنحرفة وإلى تقلص شأن السياسة النظري. فهناك إذن علاقة بين العلل التي أصابت المسلمين في تدينهم السياسي بالأمس واستقرار اللادينية السياسية عندهم اليوم.

وقد زادت هذه العلل تمكناً من المسلمين بفعل الغزو الحضاري الغربي الشامل فكراً واقتصاداً وسياسةً.

وعاد **نزار العاني** إلى مشروع أسلمة المعرفة فنظر في أدبيات روّاده مركّزاً على تصوراتهم لمصادره ومرتكزاته وخصائصه ومعاييره، وانتهى إلى أن الإطار النظري الموحّد لا زال غائباً، وأن هذا يؤثر تبعاً في تطور المشروع ونموه؛ ومثل هذا التناول النقدي من شأنه أن يعمق الحوار حول هذه المسألة ويثري الاجتهاد فيها.

ويأتي بعد ذلك بحث **قطب مصطفى سانو** ليعالج إشكالية المفارقة بين الدعوة المستمرة إلى فتح باب الاجتهاد والعجز عن تنزيلها في فهم واقع المسلمين وتطويره، وأرجع ذلك إلى غياب الإطار العلمي المؤهل للاجتهاد، وقدّم اقتراحاتٍ ارتأى فيها ضرورة أن تخصّص الجامعات الإسلامية قسماً دراسياً لمعالجة هذه المسألة وإعداد إطارات مؤهلة للنظر الاجتهادي.

واشتمل العدد على رأي ناقد قدّمه **عبد الحميد أحمد أبو سليمان**، استخدم فيه مفهوماً آخر لإعجاز الرسالة المحمدية أصبح وجه الإعجاز فيه ليس بالضرورة في الأحداث أو الوقائع الخارقة، ولكن في اشتمال شخصية الرسول ﷺ على ما تفرق في غيرها من الصفات الحميدة. وقد توصل الكاتب إلى ذلك بنظرة عقلية تتوافق مقدماتها مع نتائجها، وبيّن أن هذا الاطراد والتوافق في الرؤية كان غائباً عند عالم مثل ابن حزم بسبب غياب هذه الرؤية الكلية للأشياء.

وانطلق **معد أحمد خالد** من مصطلح "الفكر" فتتبع معانيه العديدة في بعض الكتابات الإسلامية القديمة والمعاصرة، ليؤكد ضرورة وضوح المصطلحات والألفاظ وأهميتها في التواصل العلمي بين المتخاطبين. فكثيراً ما

ينشأ الخلاف بين المسلمين بسبب غموض المصطلحات التي يتعاملون بها فيما بينهم.

وقد تضمّن العدد الثالث أيضاً عدداً من مراجعات الكتب والرسائل الجامعية، وعدداً من التقارير تفاوت حجمها وتباين أسلوبها، ولكنها اتفقت جميعاً على ترسيخ هذا النهج الحواري والتفاعل الإيجابي مع الإنتاجات الفكرية والنشاطات العلمية.

تلك هي مادّة العدد الثالث، نتمنّى أن يجد فيها القارئ ما يدفعه إلى التفكير الحر وما يعمّق فيه الروح النقدية والمتوازنة والبناءة.

والله من وراء القصد